

"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2020 (Q4 - 2020)

الإقفال مجدداً .. ومفعوله فورياً،
إنما إستعادة النشاط تستغرق أشهر طويلة لتتحقق ..

إستمرت حالة الركود الخانق في الفصل الأخير من سنة 2020، حيث سادت الأسواق حالة من الجمود ما عدا في المخازن ومتاجر المواد الغذائية والدواء، في غياب أي تطورات إيجابية على الساحة اللبنانية:

لا "حكومة مهمّة" (Gouvernement de Mission) تشكّلت، وسط التناقضات السياسية التي – وبالرغم من كل المصائب التي يواجهها البلاد، ظلّت تشوب المفاوضات، ولا أي برنامج أو حتى تصوّر للإصلاح أو لمكافحة الهدر والفساد المستشريين، كما تطالب به الجهات الدولية المانحة تكراراً لمباشرة برامج المساعدات، ولا إتفاق على ترسيم الحدود البحرية، مع كل تداعيات فشلها، في حين ما زالت الحدود البرية ملاذاً آمناً لتهريب السلع، ولا سيما المدعومة منها، على حساب المواطنين اللبنانيين، ولا مساعدات مباشرة من الدولة للمتضررين من الانفجار الأثيم، سوى ما تبرّعت به الجهات المانحة الدولية والذي تمّ القيام به من قبل الجيش اللبناني أو المنظمات، وهي لم تطل سوى جزءاً ضئيلاً من المتضررين ولن تغطّي سوى جزءاً بسيطاً من الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بهم، ولا صرف من قبل شركات التأمين للبوالص المستحقّة من جرّاء انفجار مرفأ بيروت – ولا سيما التغطيات الخاصة بالتجار، بحجّة إنتظار تحديد السبب، الأمر الذي بالطبع قد يطول ويطول ...

وسط تلك الحالة المتأزّمة، كثر من فقدوا الأمل .. وكثيرةً كانت حالات إقفال المحال والمؤسسات، بالأخص التجارية منها؛ وإرتفعت مستويات البطالة الى نسب غير مسبوقه من القوى العاملة اللبنانية، وتعثرت القدرة الشرائية للأفراد والأسر بشكل كارثي، مع إستمرار التدهور اللاحق بالعملة الوطنية وفقدان المداخيل، ولم تجد أعداد كبيرة من اللبنانيين، وخاصة من الفئات الشبابية، الخلاص سوى في إتخاذ خيار الهجرة، مفرغة الوطن من طاقاتها الحيوية ورأس مالها البشري، وحارمة الوطن من ثروة ليس من السهل إستعادتها، أقلّه في المستقبل المنظور.

فعلى من، ولِمن، يقوم الوطن عند إستعادة عافيته السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية ؟

أما جمعية تجار بيروت فلم تغفل لها عين، وظلّت رأس الحربة في الدفاع على ما تبقى من مصالح وأرزاق التجار، وعقدت الإجتماعات الموسّعة، وكانت لسان حال كافة الجمعيات والنقابات والمجمّعات والأسواق التجارية من كل أنحاء لبنان، وأصدرت البيانات مع دقائق وتفاصيل مبرّرات ضرورة مزاوله الأعمال خلال هذه الفترة الجوهرية مع إقتراب مواسم الميلاد المجيد ونهاية السنة،

وحاورت اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا والوزارات والجهات المعنية أجمع، لوقف إجراءات الإقفال وتأكيد التزام المحال والمؤسسات بتدابير وبروتوكول الوقاية والسلامة التي أصدرتها لجنة الكورونا وتطبيقها بحزم.

وكانت الجمعية أيضاً في طليعة المنادين بمراجعة إجراءات الدعم لتلافي شوائبها، وبإعتماد آلية البطاقات التمويلية، علاوة على سعيها المستمر في معالجة تداعيات قرارات البنك المركزي وغيرها من الإجراءات المالية الخانقة ...

تجدر الإشارة أيضاً الى المناداة الملحة بضرورة تشكيل حكومة أخصائين تسعى اليوم قبل الغد الى معالجة الأزمات الكارثية التي تمرّ بها البلاد، وتعدّ التصوّرات والبرامج التي تتلاءم مع متطلّبات المجتمع الدولي وصندوق النقد، وتضع لبنان على سكة الإنقاذ التي طال إنتظارها والتي باتت مسألة مصيرية للخروج ممّا يواجهه المواطنون من أحوال معيشية إستثنائية لم يكن لها نظير في أي بلد آخر.

أمّا على أرض الواقع، فقد سجّل مؤشر غلاء المعيشة (CPI) الرسمي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي إرتفاعاً قياسياً جديداً بلغت نسبته 145.84 % ما بين الفصل الرابع لسنة 2019 والفصل الرابع لسنة 2020، بعدما كان قد سجّل 131.05 % في الفصل السابق .

ولو نظرنا الى معدّل نسبة التضخّم في كل قطاع على حدى، نلاحظ ما يلي :

- + 655.12 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
- + 608.96 % في قطاع المطاعم والفنادق،
- + 392.46 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
- + 559.75 % في قطاع الألبسة والأحذية،
- + 402.24 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
- + 227.08 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
- + 206.14 % في قطاع النقل،
- + 86.67 % في قطاع الإتصالات.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)

- 0.71 %	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013
- 3.38 %	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014
- 3.37 %	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014
- 4.67 %	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014
- 3.40 %	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
- 3.57 %	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
- 0.98 %	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
+ 1.03 %	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
+ 3.14 %	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
+ 5.12 %	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
+ 3.48 %	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016
+ 4.15 %	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016
+ 5.01 %	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
+ 5.35 %	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
+ 7.61 %	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
+ 6.53 %	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
+ 3.98 %	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
+ 4.08 %	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
+ 1.69 %	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
+ 1.09 %	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
+ 6.96 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
+ 17.46 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
+ 89.74 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
+ 131.05 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 145.84 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
- 1.49 %	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014

- 0.98 %	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
- 1.12 %	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
- 1.18 %	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
- 0.16 %	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
- 1.15 %	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
+ 1.54 %	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
+ 0.82 %	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016
+ 1.93 %	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016
+ 0.74 %	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
- 0.04 %	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
+ 1.47 %	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
+ 2.78 %	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
- 1.06 %	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
+ 2.10 %	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
+ 0.45 %	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
+ 0.32 %	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
+ 1.16 %	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
+ 0.25 %	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
- 0.14 %	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
+ 5.99 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 11.09 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
+ 61.14 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
+ 21.60 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
+ 12.94 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020

وبالنظر الى أرقام الأعمال المجمعّة الحقيقية لقطاعات تجارة التجزئة (أي بعد التثقيف بنسبة مؤشر غلاء المعيشة ما بين الفصل الرابع من 2019 والفصل الرابع من 2020) يتبيّن أن تلك الأرقام شهدت خلال الفصل الرابع من سنة 2020 إستمراراً للتدهور الحاصل في الأسواق منذ فترة ليست بقصيرة، وذلك بالمقارنة مع أرقام الفصل الرابع لسنة 2019. وقد بلغت نسبة هذا الإنخفاض - 93.87 % مقابل - 87.50 % للفصل السابق له (مجدداً بسبب الزيادة في إرتفاع مؤشر الغلاء والذي بلغ نسبة 145.84 % بعد نسبة 131.05 % التي سجّلها في الفصل السابق له)، وذلك حتى بعد

إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد إرتفاعاً من حيث الكميات يناهز 7.12 % بالمقارنة مع مستويات الفصل الرابع لسنة 2019).

نسبة التغيير السنوية المجمعّة ما بين الفصل الرابع من 2019 و الفصل الرابع من 2020			
	الفصل الرابع من 2020	الفصل الرابع من 2019	
-	-	100.00	التغيير الإسمي (Nominal Variation) بما فيه قطاع المحروقات
-	-	100.00	التغيير الإسمي (Nominal Variation) بدون قطاع المحروقات
	% 145.84		تضخم الأسعار بين شهري كانون الأول 2019 و كانون الأول 2020 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي
% 82.24 -	17.76	100.00	التغيير الحقيقي (Real Variation) بما فيه قطاع المحروقات
% 93.87 -	6.13	100.00	التغيير الحقيقي (Real Variation) بدون قطاع المحروقات

* إدارة الإحصاء المركزي – مؤشر غلاء المعيشة – كانون الأول / ديسمبر 2020

إذاً تدهور دراماتيكي في حركة الأسواق وفي الدوافع للإستهلاك بصورة عامة، ما عدا في إستهلاك المواد الغذائية المتوفرة والمواد المعيشية الأساسية، ذلك من جرّاء ذيول تداعيات الانفجار ووطأة الإقفال والحجر وغلاء المعيشة المتسارع والخارج عن السيطرة، والإخفاض المستمر في قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار، والقدرة الشرائية المتهاوية، فتدهور مأساوي في أرقام أعمال التجار، حتى في قطاع المواد الغذائية، وبالرغم من إعادة مزاولة الأعمال في الأسواق في الفترة الأخيرة من هذا الفصل.

عليه، وبالنظر الى أرقام الفصل الرابع من هذه السنة بالتفصيل، يتبيّن أن أرقام أعمال تجارة التجزئة خلال هذا الفصل شهدت هبوطاً حاداً في كل القطاعات دون إستثناء.

فإن أرقام الأعمال الحقيقية (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة الخاص بكل قطاع لهذه الفترة) في أبرز القطاعات، والتي سجّلت تراجعاً غير مسبوقه خلال الفصل الرابع من هذه السنة، بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة، هي كالتالي:

(ملاحظة : إن عدداً كبيراً من نسب الإخفاض يفوق الـ 100 %، وهي عبارة عن إخفاض أرقام الأعمال الحقيقية مقارنة بمثيلاتها في نفس الفترة من السنة السابقة، بعد تثقيلها بنسب التضخم

المسجلة في كل قطاع من قطاعات البيع بالتجزئة؛ وعليه تم تثبيتها عند معدّل الإنخفاض العام في الجدول أدناه

← السلع الصيدلانية (- 12.45 %)
← السلع البصرية والسمعية (- 34.27 %)
← الأجهزة الطبية (- 45.97 %)
← معدّات البناء والهندسة (- 69.67 %)
← اللعب والألعاب (- 74.33 %)
← منتجات التبغ (- 81.66 %)
← المشروبات الروحية (- 82.54 %)
← معارض السيارات - الجديدة والمستعملة (- 83.61 %)
← الكتب، والصحف والمجلات، والأدوات المكتبية والقرطاسية (- 87.29 %)
← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 88.33 %)
← الساعات والمجوهرات (- 88.31 %)
← المطاعم والسناك بار (- 88.45 %)
← المجمّعات التجارية (- 89.22 %)
← الأجهزة المنزلية الكهربائية (- 89.92 %)
← الأحذية والسلع الجلدية (- 90.36 %)
← الملابس (- 92.16 %)
← منتجات المخابز والحلويات (- 92.36 %)
← العطور ومستحضرات التجميل (- 92.73 %)
← الأثاث والمفروشات (- 93.03 %)
← السلع والأدوات الرياضية (- 94.86 %)
← أدوات التزيين (- 95.00 %)
← التجهيزات المنزلية (- 95.43 %)
← الهواتف الخلوية (- 97.00 %)
← التحف الفنية (- 97.71 %)
← الآلات الموسيقية (- 98.70 %)

(الى جانب الإرتفاع الطفيف في قطاع المحروقات الذي بلغ + 7.12 % من حيث الكميات لهذه الفترة)

← والملفت أنه لم يكن هنالك قطاعاً واحداً يسجّل تحسّناً في أرقام أعماله الحقيقية مقارنة مع نفس الفصل من السنة الماضية.

من جهة أخرى، إرتفع أيضاً مؤشر غلاء المعيشة ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة 2020 مسجلاً زيادة بنسبة + 12.94 % (وهي زيادة أدنى من التي شهدناها في الفصل السابق)، كما أشارت أرقام أعمال بعض القطاعات للفصل الرابع من 2020 الى تحسّن في أرقام الأعمال وذلك بالطبع خاصة في قطاعات المواد الغذائية والمواد المعيشية الأساسية، في حين شهدت قطاعات أخرى والمصنّفة

بغير الضرورية إنخفاضاً كان حاداً في معظم الأحيان، عاكسةً إستمرار الإنخفاض الحاد في الحركة الإستهلاكية في تلك القطاعات.

وعليه، جاءت النتائج المجمعّة لكافة قطاعات تجارة التجزئة لتسجّل - مقارنة بمبيعات الفصل الثالث لسنة 2020 (التي كانت هي الأخرى متدنية جداً أصلاً)، تراجعاً إضافياً في أرقام الأعمال الحقيقية المجمعّة، بلغ نسبة - 14.89 % بعد إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد هو الأخير تدنياً بسيطاً في الكميات المباعة بلغت - 5.50 % لهذه الفترة ..

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- ← معارض السيارات الجديدة والمستعملة (- 9.31 %)
- ← السلع الصيدلانية (- 12.24 %)
- ← المخابز والحلويات (- 20.90 %)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 21.00 %)
- ← التجهيزات المنزلية (- 21.49 %)
- ← معدّات البناء (- 21.66 %)
- ← الأجهزة الطبية (- 36.40 %)
- ← الملابس (- 36.88 %)
- ← اللعب والألعاب (- 47.90 %)
- ← الهواتف الخلوية (- 50.27 %)
- ← المجمعّات التجارية (- 58.68 %)
- ← السلع والأدوات الرياضية (- 59.73 %)
- ← الأثاث والمفروشات (- 61.21 %)
- ← الأحذية والسلع الجلدية (- 61.27 %)
- ← المطاعم والسناك بار (- 87.97 %)

إنما هنالك قطاعات شهدت تحسّناً ما بين الفصليين، على النحو التالي:

- ← العطور ومستحضرات التجميل (+ 1.17 %)
- ← الساعات والمجوهرات (+ 4.24 %)
- ← الكتب، والصحف والمجلات (+ 4.84 %)
- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (+ 11.94 %)
- ← التبغ ومنتجاته (+ 13.15 %)
- ← أدوات التزيين (+ 19.15 %)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (+ 56.10 %)
- ← المشروبات الروحية (+ 62.05 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيّه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة 2020، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 12.94 %

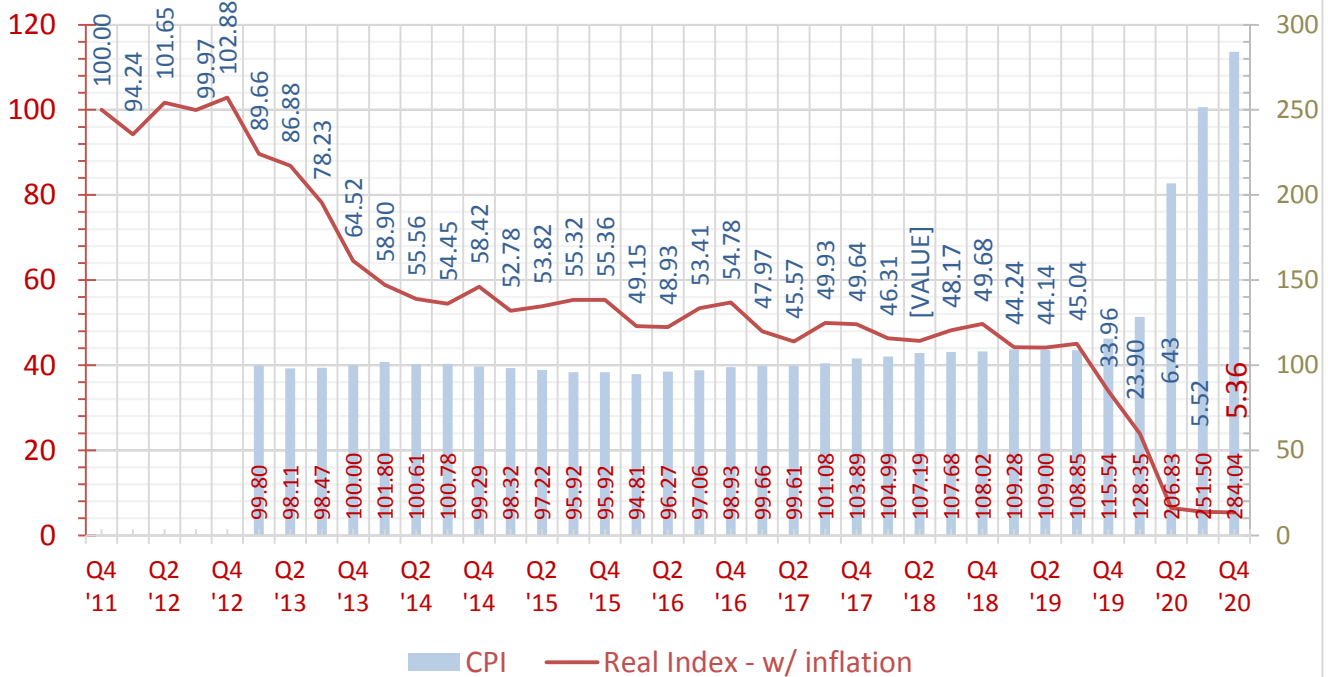
نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة" هو: **5.36** للفصل الرابع من سنة 2020 مقابل 5.52 في الفصل الثالث من هذه السنة.

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من 2020

(Base 100 : Q4 - 2011)

2011	2012				2013				2014				
Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14	
100	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
100	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29	مؤشر غلاء المعيشة
	2015				2016				2017				
	Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17	
	51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	98.32	97.22	95.92	95.92	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89	مؤشر غلاء المعيشة
	2018				2019				2020				
	Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	
	49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81	21.77	21.74	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43	5.52	5.36	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	مؤشر غلاء المعيشة

BTA-Fransabank Retail Index (Base 100 - Q4 '11)



معدومة الفعالية

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2020 أكمل هبوطه مثلما كان متوقّعا، مشيراً إلى مزيد من الشلل في الحركة الإستهلاكية في البلاد، وإلى مزيد من الخسائر التي تتكبّدها معظم المحال والمؤسسات التجارية في لبنان، مع تفاقم مفاعيل كورونا، من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لإستمرار العوامل السياسية والمالية والنقدية السلبية، وفي ظل حكومة مستقيلة لا تملك القدرة على التجاوب مع متطلّبات الأزمة التي تطال المواطنين كما والمطالبات الدولية الشرعية للتمكين من مدّ يد العون إلى الشعب اللبناني.

ونظراً لهذا الإنهيار، لا تزال مطالبة جمعية تجار بيروت والمجتمع التجاري بأكمله تتمثل

بإعطاء فرصة لمزاولة النشاط، ولو في أصعب الظروف، وتجنّب سياسة الإقفال والفتح المتتالية للأسواق .. إن الإقفال سهل وسريع، إنما العودة لمزاولة النشاط شاقة وبطيئة (إذا أمكنت العودة لمزاولة النشاط ..)،

وأيضاً بتأليف "حكومة مهمّة" تتسلّم زمام الأمور وتتكبّ على معالجة الأوضاع الكارثية التي وصلت إليها البلاد، وتضع خطة إنقاذ إقتصادية ومالية ونقدية وطنية تمكّن الهيكل الإقتصادي من مواجهة هذه الأزمة الوجودية والنهوض مجدّداً من أحوال الأحوال التي وصلنا إليها.



التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" هو في طليعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محددة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتم احتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضم أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المنوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.

✓ ويتم كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:

1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،

2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتبعة في احتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيف (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصليّة لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ احتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيف الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification